

الإحكام لابن حزم

لنعلم ماهيته لا كيفيته ولا معناه فلم نجد في القرآن شيئاً غير ما ذكرنا حاشا الحروف المقطعة التي في أوائل بعض السور وحاشا الأقسام التي في أوائل بعض السور أيضاً فعلمنا يقينا أن هذين النوعين هما المتشابه الذي نهينا عن اتباعه وحذر النبي A من المتبعين له وكذلك وجدنا عمر B قد أوجع صبيا على سؤاله عن تفسير والذاريات .

فصح ضرورة أن هذين القسمين هما المتشابه الذي نهينا عن ابتغاء تأويله إذ لم يبق بعد ما ذكرنا مما أمرنا بتتبعه إلا هذان النوعان فلم يبق غيرهما فحرام على كل مسلم أن يطلب معاني الحروف المقطعة التي في أوائل السور .

مثل { كهيعص } و { حم عسق } و { ن } و { الم } و { ص } و { طسم } وحرام أيضاً على كل مسلم أن يطلب معاني الأقسام التي في أوائل السور مثل { والنجم } و { الذاريات } { والطور } { والمرسلات عرفا } { والعاديات ضبحا } وما أشبه ذلك .

قال أبو محمد وقد قال قوم إن المتشابه هو ما اختلف فيه من أحكام القرآن . قال أبو محمد وهذا خطأ فاحش لأن هذا القول دعوى ورأي من قائله لا برهان على صحته وأيضاً فإن ما اختلف فيه فلا بد من أن الحق في بعض ما قيل فيه موجود واضح لمن طلبه برهان ذلك قوله تعالى { أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً } وقوله تعالى { بالبينات والزبر وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون } فالبيان مضمون موجود فمن طلبه طلباً صحيحاً وفقه الله تعالى وأيضاً فإن الأحكام المختلف فيها فرض علينا تتبعها وابتغاء تأويلها وطلب حكمها الحق فيها والعناية بها والعمل بها وأما المتشابه فحرام علينا بالنص تتبعه وطلب معناه فيبطل بذلك أن يكون المختلف فيه متشابهاً .

وإذا بطل ذلك صح أنه محكم ولا يضر الحق جهل من جهل ولا اختلاف من اختلف فيه .

وقال آخرون المتشابه هو ما تقابلت فيه الأدلة .

قال أبو محمد وهذا خطأ فاحش لأنه دعوى من قائله بلا برهان ورأي